دور مراقب الحسابات في اكتشاف مؤشرات الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة دراسة مقارنة

أ.حسن عبدالكريم سلوم* ثامر كاظم عبد الرضا**

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) ، وتوجيه الاهتمام به وإعداده بصورة صحيحة وفقاً لمتطلبات إعداد البيانات المالية ، لمساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهم من المستخدمين على اتخاذ القرارات بصورة صحيحة ، و بيان دور مراقب الحسابات من كشف مؤشرات الاحتيال من خلال فحص تقرير الإدارة ، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي للأبحاث والأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة في الجانب النظري، أما الجانب العملي فتم اعتماد المنهج الاستنباطي والتحليلي لتحديد المؤشرات الاحتيالية، من خلال دراسة التشريعات القانونية والمعايير الدولية و القواعد المحاسبية المحلية المرتبطة بأعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية، وتقييمه في ضوء متطلبات إعداد التقرير في العراق ، وتحديد اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان باحتمالية وجود احتيال في هذه التقارير ومن ثم اختبارها باستخدام الإجراءات التحليلية والنسب المالية ونموذج (ميلر) لاكتشاف ادارة الأرباح .

ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ما يأتي :

1. ان خدمة اختبار وفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة احدى اهم الوسائل التي تمكن مراقب الحسابات الذي يقوم بإبداء الراي بصدق وعدالة البيانات المالية الخاصة بالشركة إلى تركيز اهتمامه على المخاطر المهمة التي من الممكن ان تحتويها مناقشة وتحليل تقرير الإدارة وإيلاءها أهمية خاصة عند القيام بتخطيط وتنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق.
2. وجود إفصاحات غير حقيقية ومظللة للمستخدمين في تقرير ادارة الشركة (عينة الدراسة) بسبب ضعف اهتمام ادارة الشركة بإعداد مناقشة وتحليل تقريرها واستخدام تقرير المدة السابقة كأساس لإعداد تقرير الفترة الحالية.
3. ضعف التزام الشركة(عينة الدراسة) بالمحتويات الواجب إدراجها في تقرير الإدارة والملزمة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

Abstract :

In recent decades, significant changes and shifts have been seen in all areas of economic, social, political and technological developments that have been affected by various aspects of accounting and auditing . A new services were emerge and appear to keep up the growing demand for services offered by accounting firms, So, for that reason , we have to recognize the necessity of those services. In general, the researcher highlighted his attention to this subject in order to identified the ratification services and it's types that provided by the

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

مقبول للنشر بتأريخ 2014/11/30

مستل من رسالة ماجستير

auditors, while services like testing , examination, management discussion and analysis(MD&A) were in particular. As well as directing management interest to (MD&A) and configured it properly in accordance with the requirements of financial statement to help investors, lender, creditors and other users to make proper decisions and also to show the role of auditor in detecting fraud and cheating cases by scanning management reports. In order to achieve that in a theoretical side , the researcher depends on a descriptive analytical method for the research and the literature concept which ewer related to the subject of study.

In practical side , it was relying on deductive and analytical approach to identify fraudulent indicators , by studying legislation , international standards and norms , local accounting rules that associated with the preparation, discussion and analysis the management report of the Iraqi company for production & marketing meat and field corps, and also for the National Company of Chemical Industries & plastic. Beside evaluation them as a requirement of the above- mention report , it determine the most important conclusion which the researcher found out some of fraud in these reports , then it tested by using analytical procedures, financial ratios and Miller Model to discover earning management.

The study reached a set of conclusions , including:

1. *Examination, Review management discussion and analysis services considered one of the most important means which enable the auditor who was giving and formulating honest opinion and special fairness for the financial statement of the company in order to focus it's attention on important risks that could contain discussion and analysis management report, and give it special importance when started planning , implementing control and auditing .*
2. *There were unreal disclosures and shaded users in both management report at each company (study sample) due to poor management interest of two companies preparation, discussion and analysis their report, and uses the previous period report as a basis for preparing the current period report without being updated with the latest changes that accrued in the current period.*
3. *Weakness commitments of two companies (study sample) in contents that must be included in management report which was mandatory by Federal Audit Court, as well inadequacy of these contents .*

المقدمة:

دأبت المنظمات الدولية المعنية بالرقابة والتدقيق على الحد من الممارسات الاحتيالية من خلال تبنيها إصدار المعايير الدولية باستمرار لتلافي نقاط الضعف في المعايير السابقة والتي يلجأ اليها بعض المحاسبين لممارسة الاحتيال عند إعداد حساباتهم ويمثل إصدار قانون Sarbanes–Oxley في عام 2002 والذي ركز و بشكل كبير على محور مهم وهو توسيع مسؤولية ودور مراقب الحسابات كاستجابة مباشرة من قبل الكونجرس الأمريكي لحالات الاحتيال الكبيرة التي صاحبت إعداد التقارير المالية لكبريات الشركات العالمية كشركة أنرون Enron

وشركة وورلد كوم World Com الأمريكيتين وشركة Vivendi Universal الفرنسية وشركة Parmalat الإيطالية وشركة Adecco Int'l السويسرية والتي أثارت العديد من الانتقادات والشكوك بخصوص جودة التقارير المالية إذ شملت حساباتها على الأخطاء والتدليس وقصور الإفصاح المالي مما أدى إلى الانهيارات المتوالية لها ومما اضعف ثقة المستخدمين اتجاه الإدارة و التقارير المالية المعدة من قبلها ، و بعدها توالى إصدار النشرات والمعايير التي اهتمت بالممارسات الاحتيالية كالمعيار الأمريكي (99) والمعيار الدولي (240).

وكذلك دأبت هذه المنظمات على تحديد مستوى الإفصاح المطلوب من قبل معدي القوائم المالية لما له من دور أساسي في قراءة الوضع المالي للشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بشكل سليم، ومنذ فترة ليست بالقصيرة تم التوصل إلى أن التقارير المالية ليست كافية لوحدها لتقييم أداء الوحدة وأفاقها العامة، و تم التركيز على مناقشة وتحليل تقرير الإدارةManagement Discussion and Analysis (MD&A)، إذ يقوم مجلس إدارة الوحدة في نهاية كل عام بإصدار تقرير سنوي مرفق مع الحسابات الختامية ، يُعد من قبلها بناءً على مناقشة التقارير المالية والإدارية التي أعدتها الإدارات التنفيذية ويتضمن تحليل نتائج الأداء التشغيلي والمالي الحالي للوحدة والمشاكل الهامة التي واجهتها والإجراءات التي اتخذت أو المخطط لها ، والمخـــاطر والشكـــوك المستقبليـــة وأثـــارها المحتمـــلة على المـــركز المالي ، ولتغطية الموضوع فقد تضمنت الدراسة خمسة مباحث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة ودراسات سابقة، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء مناقشة وتحليل تقرير الإدارة ، والمبحث الثالث تناول دور مراقب الحسابات في الكشف عن مؤشرات الاحتيال من خلال اختبار وفحص(MD&A) وخصص المبحث الرابع للجانب العملي، أما المبحث الخامس والأخير فقد خصص لأهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

منهجية الدراسة ودراسات سابقة

أولاً: منهجية الدراسة:

1-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بقلة اهتمام الإدارة ومراقبي الحسابات بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) ، ودوره في توفير مؤشرات واستنتاجات حول المجالات التي يمكن من خلالها ممارسة عمليات الاحتيال .

ويمكن تحديد أبعاد هذه المشكلة من خلال التساؤلات البحثية الأتية:

1. ما مدى ادراك مراقب الحسابات لأهمية (MD&A) في توفير المؤشرات الكافية للكشف عن مجالات الاحتيال؟
2. ما مدى التزام الإدارة بمتطلبات إعداد البيانات المالية في عرض المعلومات الواجب توفراها في تقريرها السنوي ؟

2- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في:

1. التعريف بخدمة اختبار وفحص (MD&A).
2. توجيه اهتمام الإدارة بـ(MD&A) وإعداده بصورة صحيحة وفقاً لمتطلبات إعداد البيانات المالية .
3. بيان دور مراقب الحسابات من خلال فحص تقرير الإدارة لعينة الدراسة المختارة للحصول على استنتاجات تؤدي إلى كشف حالات الاحتيال.

3- أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة من الناحيتين الآتيتين:

1. يعد من المواضيع التي لم يتم التطرق اليها في الدراسات الأكاديمية العراقية في حدود المعلومات والدراسات التي توفرت للباحثان وقت إجراء الدراسة ، ولتوفير معلومات يمكن ان تغني الباحثين اللاحقين في هذا المجال .
2. توجيه أنظار مراقبي الحسابات إلى إمكانية الوصول لاستنتاجات من شأنها ان تؤدي إلى كشف حالات الاحتيال من خلال اختبار وفحص (MD&A)، فضلاً عن توجيه الادارة بضرورة ايلاء الاهتمام الكافي عند اعداد (MD&A).

4- فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية في بيئة العمل العراقية:

إن أداء خدمة اختبار وفحص (MD&A) تعزز دور مراقب الحسابات في الحصول على استنتاجات حول الحالات الاحتيالية وتوجيه الاهتمام نحوها .

5- حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تم اختيار شركة من شركات القطاع المختلط والمدرجة أسهمهما في سوق العراق للأوراق المالية وخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهي الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية .

الحدود الزمانية:

تم دراسة تقرير الإدارة السنوي للشركة (عينة الدراسة) لعام 2011.

6- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على:

المنهج الاستقرائي في الجانب النظري وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما يستطيع الباحثان الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث من خلال المكتبات المختلفة وكذلك عبر الأنترنت لاستنباط الإجابة على تساؤلات الدراسة .

أما الجانب العملي فتم اعتماد المنهج الاستنباطي لفحص وتحليل تقرير الإدارة للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية وتقييمه في ضوء متطلبات إعداد التقرير في العراق وتحديد اهم المؤشرات والاستنتاجات التي يمكن ان يتوصل اليها الباحثان .

ثانياً: دراسات السابقة:

1-دراسة (Holder-Webb,2007) :

"The Question Of Disclosure: Providing A Tool For Evaluating Managements' Discussion And Analysis"

الأسئلة عن الإفصاح : توافر الأداة لتقييم مناقشة وتحليل تقرير الإدارة.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نوعية و جودة الإفصاح في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة والتي تعد مصدر قلق دائم للمنظمين والمستخدمين و اكتسبت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة من قبل المستثمرين خاصة بعد تشكيل اتحاد تحسين الإبلاغ عن الأعمال التجارية The Enhanced Business Reporting Consortium (EBRC) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يعمل باتجاه توفير اطار للإفصاحات الطوعية في المعايير الدولية ، وقدمت هذه الدراسة مقترحاً عبارة عن جداول تحتوي على أسئلة عن المعلومات النوعية التي ينبغي إدراجها في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية الأمريكية وأعطيت أوزان نسبية لكل معلومة واردة ضمن هذه الجداول ، ومن خلال استخدام المنهج الإحصائي التحليلي لهذه الأوزان يتم قياس نسب التغير في جودة الإفصاح بين الشركات بصورة موضوعية وبيان اثر ذلك على المستخدمين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان هناك فروقاً ذات دلالة معنوية جراء استخدام هذا المقترح تحسن من قدرة ومعرفة المستخدمين حول جودة مناقشة وتحليل تقرير الإدارة و قراءة توقعات الشركة المستقبلية.

2- دراسة (Grahovar,2011):

"Does The Management Communicate In A Way That Is True To the Financial Statement"

هل أن تواصل الإدارة في الطريق الصحيح من خلال القوائم المالية

تهدف هذه الدراسة إلى بيان فيما اذا كانت الإدارة تقوم بالتواصل بالشكل الصحيح مع المستخدمين من خلال قوائمها المالية وهل أن هذا التواصل يوفر صورة حقيقية وعادلة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي لدراسة وتحليل(MD&A) لعينة من الشركات السويدية المساهمة والبالغ عددها (152) لبيان اثر التواصل بين الإدارة والمستخدمين ، وتوصلت الدراسة أن هذه الشركات تقوم بالإفصاح عن الأحداث الإيجابية والسلبية في تقاريرها المالية مما يدل على أن الشركات تفصح بصورة صادقة وعادلة .

3- دراسة (Durnev Art & Mangen Claudine, 2011)

"The real effects of managerial narratives"

الأثر الحقيقي للوصف السردي للإدارة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر مناقشة وتحليل الإدارة (MD&A) واثره على قرارات المستثمرين من خلال محتواه ومقدار ما يتم الإفصاح عنه دون أن يؤدي ذلك إلى منفعة المنافسين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي لبيانات (4812) شركة ما بين عام 1996 و2006 أصدرت خلالهم (31666) تقرير سنوي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات التي يتم بيانها في (MD&A) تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين للاستثمار في شركة معينة دون الأخرى وكلما كان التقرير متفائلاً ويحتوي على تأكيدات إضافية حول قدرة الشركة على تحقيق

الأرباح في ظل بيئة سريعة التغير بسبب التطورات التكنلوجية والتحولات الثقافية والتعديلات التنظيمية زاد مقدار الاستثمار في هذه الشركة واقل في الشركات التي يكون تقريرها عكس ذلك .

4- دراسة (Lee et. Al,2013):

"Validating Early Fraud Predication Using Narrative Disclosures "

التحقق المبكر من صحة التنبؤات الاحتيالية المستخدمة في الإفصاحات السردية

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج للكشف عن الاحتيال في (MD&A) من خلال دراسة سيكولوجية للغة كتابة التقرير يكون اكثر دقة وصلاحية للاستخدام من قبل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية ، وممكن تطبيقه في وقت مبكر سابق للنماذج التقليدية للتنبؤ بالاحتيال وتتكون هذه المعادلة من أربعة متغيرات وكما يلي:

$$Fraud\ i = \alpha + \beta1\ POSITIVE\ EMOTION\ i + \beta2\ PRESENT\ TENSE\ i + \beta3\ TOTAL\ WORDS\ i + \beta4\ COLONSi + \varepsilon i$$

حيث ان :

POSITIVE EMOTION : الكلمات الإيجابية أو المتفائلة

PRESENT TENSE: الكلمات التي تدل على المضارع المستمر

TOTAL WORDS :مجموع الكلمات

COLONS :علامات التنقيط

(α, β1, β2, β3, β4) : تستخرج من البرنامج الإحصائي (SPSS)

εi: معامل الخطأ

وتوصلت الدراسة إلى ان الإفصاحات السردية تعد مصدراً مهماً وعلنياً ومتاحاً يمكن من خلالها اكتشاف الاحتيال ، وتوصلت ايضاً إلى ان إنشاء النموذج أعلاه يمكن ان يحقق نتائج فعاله وواسعة النطاق اذ تتراوح نسبة اكتشاف الاحتيال من خلاله ما بين (64,2%-64,8%) وكلتا هاتين النسبتين هما اكثر من نسب اكتشاف الاحتيال التقليدية البالغة ما بين (30%-40%).

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

يوضح الجدول (1) مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة والوقوف على التشابه والاختلاف بينها.

جدول (1)

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الهدف	هدفت دراسات (Holder-Webb)و(Grahovar,) و(Durnev Art & Mangen Claudine) إلى بيان مدى كفاية الإفصاح الذي تقوم به الإدارة من خلال (MD&A) على المستثمرين وتغيير رؤيتهم في الاستثمار في شركة دون أخرى ، في حين هدفت دراسة (Lee. et. Al) إلى التوصل إلى بناء نموذج لكشف الاحتيال من خلال دراسة وتحليل لغة كتابة تقرير الإدارة بطريقة سيكولوجية.	هدفت إلى تسليط الضوء على (MD&A) وبيان مدى تمكن مراقب الحسابات من اكتشاف احتماليات وجود الاحتيال من خلال الاختبار والفحص والاستقصاء والإجراءات التحليلية لمحتويات تقرير الإدارة لعينة الدراسة.
بيئة الدراسة	أجريت في دول مثل أمريكا وكندا والسويد	أجريت هذه الدراسة في البيئة العراقية
أسلوب التحليل	اغلب الدراسات السابقة استخدمت أسلوب الاستبانة في الحصول على المعلومات وتحليلها باستعمال أساليب إحصائية مختلفة للوصول إلى النتائج.	تم استعمال الإجراءات التحليلية والنسب المالية ونموذج (Miller)لإدارة الأرباح بالإضافة إلى نموذج (Kida) للتنبؤ بالفشل المالي نتيجة لتراكم المشاكل والمعوقات بالإضافة إلى الفحص والاستقصاء لتقرير الإدارة للشركة عينة الدراسة.

الجدول : من اعداد الباحثان

المبحث الثاني
مناقشة وتحليل تقرير الإدارة

يعود تاريخ ظهور Management's Discussion and Analysis (MD&A) إلى العام 1968 حينما تم تحديد أول المتطلبات الواجب إدراجها والإفصاح عنها في التقرير من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) والمتعلق ببيان نتيجة النشاط خلال المدة التي يغطيها التقرير ومنذ ذلك الوقت ولغاية الوقت الحالي تقوم الهيئة بزيادة هذه المتطلبات (Carmichael & Rosenfield,2003,274) ، ففي عام 1980 أصدرت الهيئة دليلها الخاص رقم (36) والخاص بتوسيع نطاق المعلومات التي ينبغي توفيرها عن أداء الوحدة وتطلعاتها المستقبلية ، وفي عام 2002 ركزت الهيئة على متطلبات إضافية يلزم إدراجها في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة تتمثل بالسياسات المحاسبية الهامة المستخدمة مع الإشارة إلى إيضاحات حول تأثير الأداء الناتج عن استخدام أي معايير جديدة ، وفي عام 2003 ركزت الهيئة على توفير متطلبات إضافية في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة تتعلق بالتمويل خارج الميزانية وكل المعلومات الملائمة التي تزيد من فهم المستخدمين حتى لو لم تكن مطالبة بالإفصاح عن هذه المعلومات (Ginesti,2010,5) .

والزم قانون Sarbanes–Oxley عند صدوره في عام 2002 إدارة الشركات على إثبات أن القوائم المالية السنوية والربع سنوية المقدمة إلى هيئة الأوراق المالية (SEC) ، و المعلومات المتضمنة فيها تعبر بشكل عادل عن الحالة المالية ونتائج العمليات وأن المعلومات الواردة في التقرير السنوي تتفق مع ما ورد في القوائم المالية ، وفرض القانون أيضاً عقوبات جنائية كالغرامات المالية والسجن لمدة قد تصل إلى 20 سنة لأي فرد يثبت احتياله في القوائم المالية (أرينز وأخرون ، 2013، 248).

ويغطي (MD&A) ثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة وهي السيولة ، ومصادر رأس المال ، ونتائج العمليات ، إذ يطلب من الإدارة تسليط الضوء على الجوانب المُرضية وغير المُرضية لهذه الأنشطة مع تحديد الأحداث الجوهرية وجوانب عدم التأكد المؤثرة عليها (Kieso et.al ,2012,917) ، ولا يقتصر التقرير على عرض الجوانب المالية فقط وإنما يشمل معلومات أخرى كالتخطيط (تقدير حجم السوق، وسوق الأسهم ، وفرص الاستثمار)، وصنع القرار(القرارات التكتيكية والاستراتيجية مثل البقاء على احد المصانع أو إغلاقه)، وكذلك اسلوب وطريقة القياس المستخدمة (Durnev & Mangen,2011,5).

ويعرف المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAB) مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) بأنه : تقرير يُعد من قبل مجلس الإدارة بناءاً على مناقشة التقارير المالية والإدارية التي أعدتها الإدارات التنفيذية ويتضمن تحليل نتائج الأداء التشغيلي والمالي الحالي للوحدة والمشاكل الهامة التي واجهتها والإجراءات التي اتخذت أو المخطط لها، والمخاطر والشكوك المستقبلية وأثارها المحتملة على المركز المالي(FASAB Handbook,2013,792).

ومن وجهة نظر الباحثان يعرف (MD&A) بأنه: احد عناصر البيانات المالية الأساسية الناتج عن مناقشة الإدارة العليا لتقارير الإدارات التنفيذية ويتضمن تحليلاً لأداء الوحدة بمختلف وظائفها والمشكلات التي واجهتها والسبل المتخذة لمعالجتها ويهدف إلى توفير إفصاحات لمختلف الجهات المستخدمة للبيانات المالية لتمكنهم من رؤية عمليات الوحدة من خلال وجهة نظر الإدارة، وتقييم مدى إمكانية ان يكون الأداء في الماضي مؤشراً وانعكاساً عن أدائها المستقبلي .

1-2 أهمية مناقشة وتحليل تقرير الإدارة :

أشار كل من المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAB) Financial Accounting Standards Advisory Board وهيئة الأوراق المالية (SEC) إلى أهمية مناقشة وتحليل تقري الإدارة في كونه وسيلة هامة لما يأتي:(FASAB Handbook,2013,789) و(Cohen.et.al ,2008,29)

1. زيادة الفهم والفائدة للأغراض العامة للتقارير المالية الدولية .
2. تقديم تصور واضح عن هيكل مجلس إدارة الوحدة ومدى التزامها بلوائح حوكمة الشركات.
3. توفير معلومات مفهومة يمكن الوصول إليها عن الوحدة وعملياتها ومستويات الخدمة، والنجاحات والتحديات المستقبلية التي تواجهها.
4. إمداد المستثمرين بشرح واف للقوائم المالية للوحدة والتي تمكنهم من رؤية عمليات الوحدة من خلال عيون الإدارة .
5. تعزيز الإفصاحات المالية العامة وتوفير أساس يمكن من خلاله تحديد أي القوائم المالية يجب ان يتم تحليلها .
6. توفير معلومات حول جودة الأرباح والتغير المحتمل فيها والتدفقات النقدية للوحدة ، وتعزيز قدرة المستثمرين من تقييم مدى إمكانية ان يكون الأداء في الماضي للوحدة مؤشراً على الأداء المستقبلي.

2-2 محتويات مناقشة وتحليل تقرير الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح:

أشارت هيئة الأوراق المالية SEC في إصدارها للدليل رقم (72) بتاريخ 12/29/ 2003 انه على الشركات أن تركز عند إدراجها للبيانات في تقرير الإدارة على النقاط الآتية وهي: www.sec.gov *

1. المعلومات الجوهرية التي يتعين على الوحدة تقديم إفصاح بشأنها.
2. تجنب الازدواج غير الضروري الذي يمكن أن يؤدي إلى إرباك القارئ.
3. تحديد ومناقشة مؤشرات الأداء الرئيسة ، بما في ذلك مؤشرات الأداء غير المالية ، والتي تستخدمها الإدارة في إدارة الأعمال المهمة بالنسبة للمستثمرين .
4. الكشف عن الاتجاهات المعروفة والأحداث والمطالبات والالتزامات المشكوك تحصيلها والتي من المتوقع أن يكون لها اثر مادي ملموس على الوضع المالي والأداء التشغيلي للوحدة.
5. توفير صورة واضحة عن قدرة الوحدة على توليد النقد من مواردها المختلفة لمقابلة الالتزامات الحالية أو المستقبلية .
6. وصف السياسات والتقديرات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدة والمفصح عنها في البيانات المالية.

أنواع خدمات مناقشة وتحليل تقرير الإدارة :

توافر مناقشة وتحليل تقرير الإدارة معلومات متكاملة لفهم القوائم المالية وتزويد المستثمرين بمعلومات تساعدهم في تقييم المركز المالي ونتائج الأعمال والأداء المستقبلي للوحدات، لذلك كانت هناك ضرورة لتحديد مدى صدق وعدالة هذا الإفصاح من قبل مراقب حسابات خارجي لمنع عمليات الاحتيال والتلاعب في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، ويقوم الممارس بالتعاقد لأداء خدمتي الاختبار أو الفحص لـ(MD&A) ، للحد من مخاطر التصديق إلى ادنى مستوى مقبول، وتشبه مخاطر التصديق مخاطر التدقيق فهي عبارة عن مزيج من المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف ، وبشكل عام ينبغي على الممارس التخطيط السليم للتعاقد وأداء الإجراءات اللازمة للحصول على تأكيد معقول بما تم عرضه في (MD&A)، وينبغي عليه عند قبول التكليف بهذه الخدمات مراجعة القوائم المالية الخاصة بأخر فترة على الأقل والتي تتعلق بها (MD&A) وجاء المعيار الأمريكي رقم (10) بالفصل (701) منه ليحدد هذه الخدمات والفترة التي تغطيها (SSAE No. 10, 2001: 1448)، ويمكن اجراء مقارنة بين هاتين الخدمتين من خلال الجدول (2) الاتي:

جدول (2)

مقارنة بين خدمتي الاختبار والفحص

خدمة الاختبار	خدمة الفحص
تقدم لاختبار(MD&A) لفترة سنوية. نطاق الاختبار اوسع من الفحص. نتيجة الخدمة الوصول الى ابداء رأي الممارس حول موضوع معين. ويكون التقرير موجه للاستخدام العام .	تقدم لفحص(MD&A) لفترة مرحلية أو سنوية . نطاق الفحص هو اقل من الاختبار. نتيجة الخدمة الوصول الى استنتاج الممارس حول موضوع معين. يكون تقرير الخدمة مقيداً في الاستخدام.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Dauber, et.al ,2008,402: 404)

وإذا استنتج الممارس أن (MD&A) يتضمن مواد لا تتسق مع المعلومات الأخرى الواردة في التقارير المالية التاريخية، أو إغفاله لبعض المواد، أو أية مخالفات جوهرية للحقائق، وترفض الإدارة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها، ينبغي للممارس إبلاغ لجنة التدقيق أو ما يقابلها.

واذا لم تتم مراجعة (MD&A) من قبل الإدارة ينبغي للممارس النظر في الانسحاب من خدمة التصديق الخاصة بـ(MD&A) واي عمليات تدقيق في المستقبل (Dauber. et.al ,2008,406) ، واذا كانت الوحدة تطرح أسهمها للاكتتاب العام ينبغي ان يقدم الممارس تقريراً مباشراً لهيئة سوق المال يوضح فيه هذه المخالفات (أرنز وآخرون ،2013، 254).

3-2 شروط أداء خدمتي الاختبار والفحص لـ(MD & A):

حدد المعيار الأمريكي لخدمات التصديق رقم (10) ضمن الفصل (701) منه الشروط العامة التي ينبغي على الممارس القيام بها عند أداء أي من عمليتي الاختبار أو الفحص لـ (MD& A) ، ويمكن إجراء مقارنة بين كلا الخدمتين من خلال الجدول (3) أدناه :

* www.sec.gov/rules/interp/33-8350.htm

جدول (3)

مقارنة بين شروط أداء خدمتي الاختبار والفحص لـ(MD & A)

خدمة الاختبار	خدمة الفحص
1. الحصول على فهم للقواعد واللوائح التي اعتمدتها هيئة الأوراق المالية (SEC) لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة وأسلوب الإدارة عند إعدادها له . 2. التخطيط لخدمة الاختبار . 3. الأخذ بالحسبان الأمور ذات الصلة بالرقابة الداخلية للوحدة المطبقة في إعداد (MD & A). 4. الحصول على أدلة كافية ، بما في ذلك اختبار الاكتمال . 5. الأخذ بالحسبان الأحداث اللاحقة لتاريخ إعلان التقارير المالية. 6. الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة بشأن مسؤوليتها عن (MD & A) ، والأحداث اللاحقة لتاريخ إعلان التقارير المالية وغيرها من المسائل التي يعتقد الممارس ضرورة الحصول على إقرارات مكتوبة بشأنها. 7. تكوين رأي حول ما اذا كان (MD & A) مكتملاً من جميع النواحي المادية ، والعناصر المطلوبة وفق القوانين واللوائح التي اعتمدتها هيئة الأوراق المالية (SEC) ، وفيما اذا كانت المبالغ المالية التاريخية المدرجة قد استمدت بدقة : من كافة النواحي الجوهرية من التقارير المالية للوحدة ، وفيما اذا كانت المعلومات المتضمنة والقرارات والتقديرات والافتراضات الخاصة بالوحدة توفر أساساً معقولاً للإفصاحات الواردة في (M D & A).	1. الحصول على فهم للقواعد واللوائح التي اعتمدتها هيئة الأوراق المالية (SEC) لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة وأسلوب الإدارة عند إعدادها له. 2. التخطيط لخدمة الفحص . 3. الأخذ بالحسبان الأمور ذات الصلة بالرقابة الداخلية للوحدة المطبقة في إعداد(MD & A). 4. تطبيق الإجراءات التحليلية وإجراء الاستفسارات للإدارة وغيرهم والتي تقع على عاتقهم مسؤولية العمليات التشغيلية والأمور المالية والمحاسبية. 5. الأخذ بالحسبان تأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ إعلان التقارير المالية. 6. الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة بشأن مسؤوليتها عن (MD & A) ، واكتماله من الناحية الشكلية، والأحداث اللاحقة لتاريخ إعلان التقارير المالية ، وغيرها من المسائل ذات الصلة. 7. تكوين استنتاج ما إذا كان أي من المعلومات تثير اهتمام الممارس لأنها السبب للاعتقاد بأن العرض غير مكتملاً للنواحي الجوهرية، والعناصر المطلوبة من القواعد واللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية SEC، وان المبالغ المالية التاريخية لم يتم الحصول عليها بدقة، من كافة النواحي الجوهرية من التقارير المالية للوحدة، وان المعلومات الأساسية والقرارات والتقديرات والافتراضات لا توفر أساسا معقولا للإفصاحات الواردة (M D & A).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (SSAE No. 10, 2001, 1458:1470)

عناصر ومكونات تقرير خدمتي الاختبار والفحص لـ(MD & A) :

حدد المعيار الأمريكي لخدمات التصديق رقم (10) ضمن الفصل (701) منه المحتويات العامة التي يتضمنها تقرير الممارس عند أداء أي من خدمتي الاختبار أو الفحص ل (MD & A)، ويمكن إجراء مقارنة بين محتويات التقرير لكلا الخدمتين كما مبين في الجدول (4) أدناه:

جدول (4)

مقارنة بين محتويات تقرير خدمتي الاختبار والفحص لـ(MD & A)

خدمة الاختبار	خدمة الفحص
1. عنوان التقرير المتضمن استقلالية مراقب الحسابات بصورة صريحة. 2. تعريف لمجال الاختبار والطرف المسؤول عن إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة و الفترة التي يغطيها التقرير. 3. بيان مسؤولية الإدارة عن إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة بأنه قد تم وفقاً للقواعد والأنظمة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية ، أما مسؤولية الممارس فهي إبداء الرأي في موضوع التكليف ، مستنداً في ذلك إلى الاختبارات التي قام بها. 4. الإشارة إلى تقرير مدقق القوائم المالية فيما اذا كان غير قياسياً مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك. 5. اختبار القوائم المالية ينبغي أن يكون استناداً إلى معايير مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) المقيدة في البورصة. 6. ينبغي أن توفر البيانات التي قام الممارس باختبارها أساس معقول لرأيه . 7. ينبغي أن تنص فقرة في تقرير الممارس على الاتي : ❖ إعداد تقرير مناقشة وتحليل تقرير الإدارة يتطلب من الإدارة أن تقدم تفسيراً فيما اذا كانت المعايير المستخدمة ملائمة للمعلومات التي يتضمنها التقرير وتأثير التقديرات والافتراضات في معلومات التقرير. ❖ قد تختلف النتائج الفعلية في المستقبل جوهرياً عن التقييم الحالي للإدارة كتأثير المستقبل على المعاملات وعلى الأحداث التي حدثت أو سوف تحدث وتوقع حدود السيولة والموارد	1. عنوان التقرير المتضمن استقلالية مراقب الحسابات بصورة صريحة. 2. تعريف لمجال الفحص والطرف المسؤول عن إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة و الفترة التي يغطيها التقرير. 3. بيان مسؤولية الإدارة عن إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة بأنه قد تم وفقاً للقواعد والأنظمة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق . 4. الإشارة إلى تقرير مدقق القوائم المالية فيما اذا كان غير قياسي مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك. 5. فحص القوائم المالية ينبغي أن يكون استناداً إلى معايير مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) المقيدة في البورصة . 6. ينبغي أن توفر البيانات التي قام الممارس بفحصها أساس معقول لرأيه . 7. ينبغي أن تنص فقرة في تقرير الممارس على الاتي : ❖ إعداد تقرير مناقشة وتحليل تقرير الإدارة يتطلب من الإدارة أن تقدم تفسيراً فيما اذا كانت المعايير المستخدمة ملائمة للمعلومات التي يتضمنها التقرير وتأثير التقديرات والافتراضات في معلومات التقرير. ❖ قد تختلف النتائج الفعلية في المستقبل جوهرياً عن التقييم الحالي للإدارة كتأثير المستقبل على المعاملات وعلى الأحداث التي حدثت أو سوف تحدث وتوقع حدود السيولة والموارد الرأسمالية واتجاهات التشغيل والالتزامات والديون المشكوك في تحصيلها. 8. استنتاج الممارس فيما إذا كان أي من المعلومات يثير الاهتمام بأن: ❖ العرض غير مكتملاً للنواحي الجوهرية، والعناصر المطلوبة من القواعد واللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية SEC.

الرأسمالية واتجاهات التشغيل والالتزامات والديون المشكوك تحصيلها. 8. رأي الممارس فيما اذا : ❖ كان التقرير مكتملاً من كافة النواحي الجوهرية والعناصر المطلوبة وفقاً للقواعد والأنظمة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية SEC. ❖ كانت المبالغ المالية التاريخية المدرجة في التقرير قد استمدت بدقة من القوائم المالية للوحدة في جميع النواحي الجوهرية . ❖ كانت المعلومات الأساسية والقرارات والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالوحدة توافر أساساً معقولاً للإفصاحات الواردة في التقرير. 9. هدف التقرير هو اختبار المعلومات الخاصة بـ(MD&A) وبالتالي فان استخدامه غير مقيد. 10. توقيع الوحدة التي يعمل فيها الممارس والذي قد يكون يدوي أو الكتروني. 11. تاريخ التقرير .	❖ المبالغ المالية التاريخية لم يتم الحصول عليها بدقة، من كافة النواحي الجوهرية، من القوائم المالية للوحدة. ❖ المعلومات الأساسية والقرارات والتقديرات والافتراضات لا توافر أساسا معقولا للإفصاحات الواردة فيه. 9. هدف التقرير هو فحص المعلومات الخاصة بـ (MD&A) وبالتالي لا يجب أن يستخدم إلا للأطراف المحددة . 10. بيان أن فحص (MD & A) هو أقل بكثير من نطاق الاختبار، والهدف منه هو التعبير عن الرأي بشأن طريقة عرض (MD & A). 11. توقيع الوحدة التي يعمل فيها الممارس ، والذي قد يكون يدوي أو الكتروني. 12. تاريخ التقرير.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على(Dauber, et.al ,2008,402:403)و (Boynton.et al, 2001,925)

المبحث الثالث

دور مراقب الحسابات في الكشف عن مؤشرات الاحتيال من خلال اختبار وفحص[MD&A]

جاء قانون Sarbanes–Oxley ليركز وبشكل كبير على محور هام وهو توسيع مسؤولية ودور مراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال في البيانات المالية ، وسيقوم الباحثان في هذا المبحث بالتطرق إلى الاحتيال وأنواعه مع التركيز على ادارة الأرباح كونها تمثل الجزء الأهم والأكبر من عمليات الاحتيال واهم الأساليب المستخدمة من قبل مراقب الحسابات في اكتشافها من خلال اختبار وفحص (MD&A).

مفهوم الاحتيال :

عرف المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) الاحتيال بانه : فعل مقصود من قبل واحد أو اكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو اطراف ثالثة ، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010، 159).

وحسب وجهة نظر الباحثين يمكن تعريف الاحتيال بأنه: فعل مقصود من قبل شخص أو عدة أشخاص عن طريق التلاعب بالبيانات المالية وغير المالية بهدف إخفاء معالم معينة من اجل تحقيق منفعة شخصية على حساب أصول الوحدة وقوائمها المالية وعادة ما يكون له تأثير هام وجوهري على تلك القوائم .

ويندرج الفعل قانونيا تحت بند الاحتيال أذا تضمن الآتي:(رومني وستينبارت،2009، 212)

1. بيان ، وعرض ، وإفصاح خاطئ .
2. حقيقة مادية ، تدفع شخصا ما إلى تصرف.
3. وجود نية للخداع.
4. وجود التبرير، والذي يعني اعتماد الشخص على التفسير الخاطئ للأمور لارتكاب التصرف.
5. وجود ضرر أو خسارة يعاني منها المتضرر.

أنواع الاحتيال :

أشار معيار التدقيق الأمريكي (SAS NO.99) إلى أن هناك نوعين للاحتيال وهما: (SAS 99,2002,1722)

1. اختلاس الأصول (Misappropriation of Assets):

يعرف اختلاس الأصول وهو ما يعبر عنه باحتيال الموظف (Employee Fraud) بأنه: سرقة الأصول من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص ، من اجل تحقيق مكسب مادي.

2. التقرير المالي الاحتيالي (Fraudulent Financial Reporting):

يعرف هذا النوع من الاحتيال بأنه التصرفات المتعمدة أو المتهورة التي ينتج عنها إعداد قوائم مالية مضللة ، وعادة ما تزيف القوائم المالية بغية خداع المستثمرين أو الدائنين ، أو للتأثير على أسعار اسهم الوحدة ، أو لإخفاء مشاكل وخسائر الوحدة .

وأشار معيار التدقيق الدولي (240) إلى انه يصعب كشف مثل هذا النوع من الاحتيال نظراً لان الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية احتيالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الاحتيال المشابهة من قبل موظفين أخرين (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010، 158).

وقد حدد الرئيس السابق لهيئة الأوراق المالية (SEC) Arthur Levitt في عام 1998 أربعة أساليب لإدارة الأرباح تهدد سلامة التقارير المالية تندرج ضمن التقارير المالية الاحتيالية Carmichael et. al , (2007, 279) يمكن توضيحها من خلال الشكل (1)

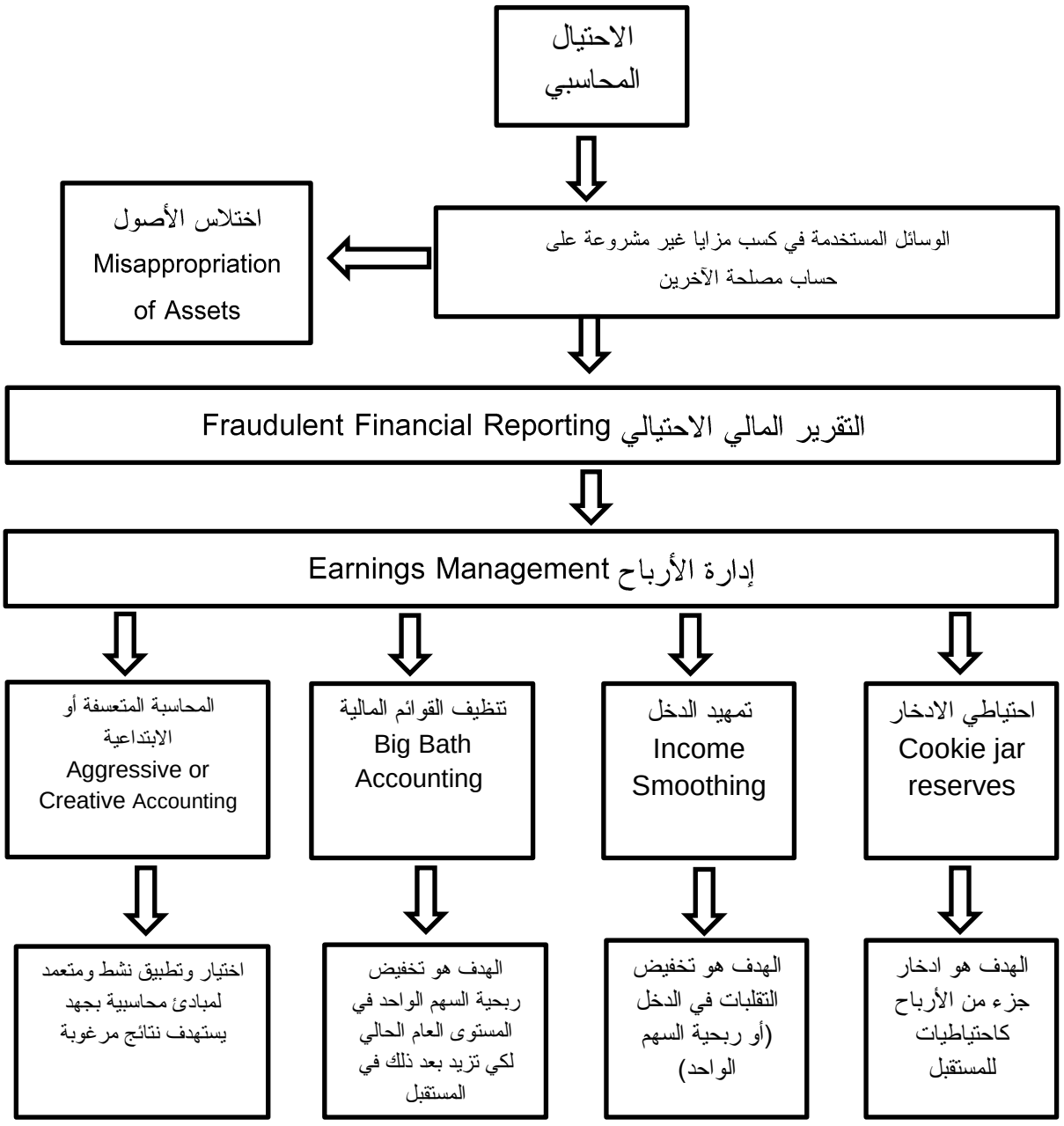

المصدر : من إعداد الباحثان

الشكل (1)
الاحتيال المحاسبي

وتعرف هيئة الأوراق المالية SEC إدارة الأرباح (Earnings Management) بأنها: تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP(Generally Accepted Accounting Principles) (Carmichael .& Rosenfield,2003,263).

وعرفتها Kassem بأنها : أحد أشكال التلاعب المحاسبي المتمثل بحرية الإدارة باتخاذ المرونة في المعايير المحاسبية التي تحقق لها اكبر منفعة ممكنة (Kassem,2012,31).
ويوضح الجدول (5) الاتي الأساليب المستخدمة في أداره الأرباح.

جدول (5)
الأساليب المستخدمة في ادارة الأرباح

الأساليب	التعريف
المحاسبة المتعسفة أو الابتداعية Aggressive or Creative Accounting	اختيار وتطبيق نشط ومتعمد لمبادئ محاسبية معينة بجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة (عادةً ما تكون مكاسب جارية اعلى) واي خطوة تتخذ نحو ادارة الأرباح وسواء أكانت الممارسات المتبعة متفقة أو غير متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (حماد ،2006، 405).
احتياطي الادخار Cookie jar reserves	تخفيض الأرباح المتحققة عندما تتجاوز هذه الأرباح ما كان متوقعاً أو مستهدفاً منها ، وتدخر الشركات جزءاً من هذه الأرباح الفائضة للمستقبل عندما تكون الأرباح المستقبلية اقل من المستوى المطلوب تحقيقه (الفتلاوي ،2011، 45) .
تمهيد الدخل Income Smoothing	فعل متعمد يرتكب من قبل المدراء باستخدام أدوات محاسبية خاصة لتخفيض تقلبات الأرباح بين السنوات المختلفة لتكوين دخل مستقر نسبياً ، من اجل خلق انطباع بمكاسب اقل خطورة (Nejad.et.al,2013,51)،
تنظيف القوائم المالية Big Bath Accounting	عملية تنظيف للميزانية يتم فيها التخلص من كل الأصول التي تحقق خسائر في السنة التي تحقق خسائر كبيرة ، وجعل الميزانية متحفظة بصفة خاصة لتخفيض المصروفات في السنوات المستقبلية (Mulford & Comiskey, 2002,15)،

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر في الجدول أعلاه

شروط الاحتيال :

هناك ثلاثة شروط للاحتيال الموجود في التقرير المالي الاحتيالي وفي اختلاس الأصول وتتمثل بالآتي:(Arens, et al., 2012,357)

1. الدوافع/الضغوط: الحافز أو الدافع الذي يدفع الإدارة أو الموظفين لتحريف القوائم المالية كالانحدار أو الانخفاض في احتمالات الربح المالي للوحدة .
2. الفرص المتاحة: الظروف التي تهيئ الفرص للإدارة والموظفين لتحريف القوائم المالية.
3. الاتجاهات /التبرير: اتجاهات شخصية أو مجموعة قيم أخلاقية تسمح للإدارة أو الموظفين لارتكاب فعل غير امن أو انهم في بيئة تفرض عليهم ضغطاً يبرر ارتكابهم لهذا الفعل .

ويمكن توضيح مثلث الاحتيال بالشكل(2) كما في أدناه:

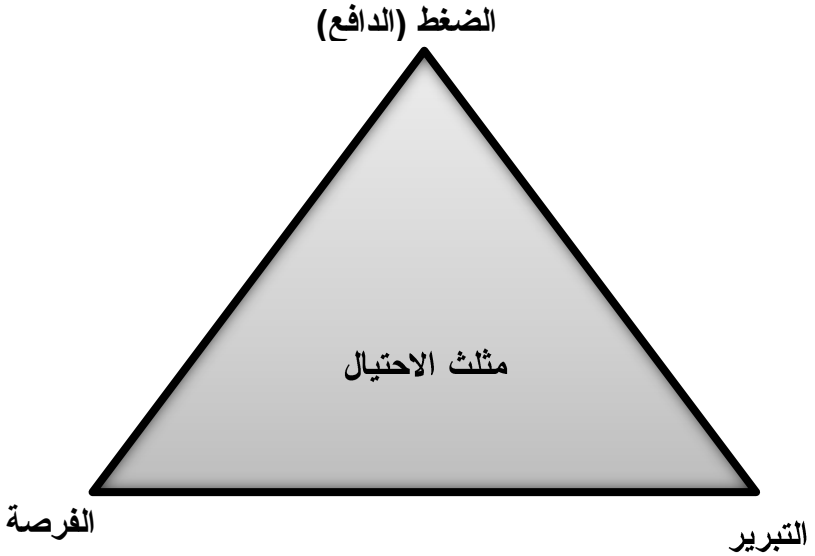

الشكل (2)
مثلث الاحتيال

Source : Hooks , Karen :(2011) , Auditing And Assurance Services , John Wiley Sons, Inc., United States,p244

مسؤولية مراقبي الحسابات في الكشف عن الاحتيال :

تتطلب التعليمات الصادرة وفق المعيار الأمريكي (99) من مراقبي الحسابات القيام بما يأتي : (Romney& Steinbart ,2009,169)

1. **فهم الاحتيال : يجب على مراقبي الحسابات الحصول على فهم كافٍ للاحتيال فمن غير الممكن تدقيق شيء غير مفهوم .**
2. **بحث مخاطر الاحتيال المادي : يجب على فريق التدقيق إثناء التخطيط لعملية التدقيق ، مناقشة كيف وأين يمكن أن تتأثر القوائم المالية للوحدة بعملية الاحتيال .**
3. **الحصول على المعلومات : يجب أن يسعى فريق التدقيق إلى جمع الأدلة حول وجود الاحتيال من خلال البحث عن العوامل التي تشير إلى مخاطر الاحتيال ، فحص سجلات الوحدة ، توجيه الأسئلة للإدارة ولجنة التدقيق، وغيرهم فيما اذا كانوا يعلمون عن أي احتيال سابق أو حالي في الوحدة.**
4. **تحديد ، تقييم، الاستجابة للمخاطر: يستخدم مراقبو الحسابات المعلومات التي حصلوا عليها لتحديد مخاطر الاحتيال ومن ثم تقييمها والاستجابة لها من خلال تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي يقومون بها .**
5. **تقييم نتائج اختبارات التدقيق : يجب على مراقبي الحسابات تقييم مخاطر الاحتيال بعد الانتهاء من عملية التدقيق ، وتقييم الأخطاء المكتشفة ، وهل هذه الأخطاء تشير إلى احتمال وجود احتيال ، واذا كانت تشير إلى احتيال فان عليهم تحديد اثر ذلك على القوائم المالية .**
6. **التوثيق والإبلاغ عن النتائج : يجب على مراقبي الحسابات أن يوثقوا نتائجهم ، وان يبلغوا الإدارة ولجنة التدقيق والأخرين بها .**
7. **التركيز على التكنلوجيا : يجب على مراقبي الحسابات فهم مخاطر الاحتيال المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ، وماهي الطرق والإجراءات التي يتوجب عليه القيام بها والتي تمكنه من اكتشاف الاحتيال.**

إن مراقب الحسابات غير مسؤول عن اكتشاف جميع الأخطاء والاحتيال والتلاعب الذي ارتكب في دفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية ، خاصة ً الذي يتم بطرق محكمة تصعب من اكتشافه طالما انه قام بعمله وفق الأصول والمعايير اللازمة في مهنة تدقيق الحسابات وبذل العناية المهنية الكافية ، إذ أن مسؤولية اكتشاف الاحتيال والأخطاء والتلاعب في السجلات المحاسبية تقع على عاتق الإدارة، وما تضعه من إجراءات للرقابة الداخلية (الوقاد و وديان ، 2010، 100).

وفي حالة توارد احتمالية وجود أي خطأ أو تلاعب إلى ذهن مراقب الحسابات يتوجب عليه توسيع نطاق العينة لزيادة الاختبارات ، والقيام بإجراءات إضافية كالتدقيق المستندي والإجراءات التحليلية والمصادقات والاستفسارات عن الإدارة وغيرها للحصول على أدلة إثبات كافية ، وتنفيذ عملية التدقيق بنزعة الشك المهني التي أوردها معيار التدقيق الأمريكي(99) حتى يتأكد من عدم وجود أي غش أو خطأ يؤثر على القوائم المالية .

وتشير الوثائق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية SEC إلى انه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك ادارة الأرباح شائعاً داخل الوحدة ، يقضي المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة، وحيث أن الأطراف الخارجية غير قادرة على ملاحظة الأنشطة اليومية للمدراء، لذا ينبغي على مراقبي الحسابات والمحللين الماليين والمستثمرين، البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية(أعلام حمراء) تشير إلى وجود ادارة للأرباح، ومن اهم هذه الإشارات ما يأتي(Magrath& Weld: 2002[†] و(Mohanram , 2003,7):

1. **حسابات المدينين التي لا ترتبط مع حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.**
2. **تكوين الاحتياطيات السرية التي لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية.**
3. **الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.**
4. **التغير في السياسات المحاسبية دون تفسير أسباب .**
5. **عمليات زيادة الأرباح غير المفسرة (من بيع الأصول مثلاً).**
6. **الزيادة غير الطبيعية في رصيد المدينون دون أن تقابل بالزيادة في إيراد المبيعات.**

---

www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm.

دور الإجراءات التحليلية في كشف الاحتيال من خلال (MD&A):

تعد الإجراءات التحليلية أحد الوسائل التي يلجأ إليها مراقب الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع والتي تم الإفصاح عنها في(MD&A) من خلال مقارنة البيانات الواردة فيه مع ما ورد في الفترات السابقة أو مع القطاعات المماثلة على مستوى النشاط، ومن خلال القيام بهذه الإجراءات يمكن للمراقب التعرف على مواطن الضعف والقوة في المشروع والتي يتم من خلالها القيام بإجراءات أكثر تفصيلاً ، كما أنها تساعد في تحديد وتشخيص المشكلات المحتملة والمهمة نسبياً وذلك بأقل التكاليف ومن ثم تحقيق الكفاءة في أداء عملية التدقيق .

وقد اهتمت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهذا المفهوم إذ عرف معيار التدقيق الدولي (520) الإجراءات التحليلية بما يأتي :

تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية لتحديد التقلبات والعلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير ، وتتم من خلال مقارنة المعلومات المالية للوحدة مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة ، أو مع النتائج المرتقبة للمنشأة كالموازنات والتنبؤات وتوقعات المدقق ، أو مع معلومات الصناعة المشابهة (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010، 436).

أنواع الإجراءات التحليلية:

أشارArens, et al إلى أن فائدة الإجراءات التحليلية كدليل تدقيقي يعتمد على إمكانية مراقب الحسابات على صياغة توقع لما ينبغي أن تكون عليه ارصده الحسابات المسجلة أو نسبتها المئوية ، بغض النظر عن نوع الإجراءات التحليلية المستخدمة ، ويقوم مراقب الحسابات بصياغة هذا التوقع عن طريق النظر إلى معلومات الفترة السابقة ، اتجاهات الصناعة ، توقعات الميزانية التي اعدها العميل ، فضلاً عن المعلومات غير المالية.

وهناك خمسة أنواع من الإجراءات التحليلية وهي كما يأتي(Arens, et al., 2012,246):

1. **مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه.**
2. **مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة.**
3. **مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل.**
4. **مقارنة بيانات العميل مع توقعات المدقق.**
5. **مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية.**

استخدام أنموذج (Miller) للكشف عن ادارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية:

تعددت الدراسات والبحوث التي تحدثت عن نماذج لقياس ادارة الأرباح وفي هذه الدراسة سيقوم الباحثان باستخدام نموذج (Miller) نظراً لكونه الأحدث بين نماذج قياس ادارة الأرباح و كذلك لسهولة تطبيقه من حيث كمية المعلومات اللازم توفرها فضلاً عن سهولة الحصول عليها .

ويعود تاريخ ظهور هذا المقياس إلى العام 2007 عندما توصل إليه (Miller) كأحد النماذج التي تستند إلى دراسة الاستحقاق قصير الأجل ، إذ يشير إلى أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يعد مقياس سليم لأداء الوحدة كما انه اقل عرضة للتلاعب من قبل الإدارة ، ومن ثم فان العلاقة بين رأس المال العامل (الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة) كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب يمكن استخدامها لاكتشاف التلاعب في الأرباح المعلنة وسميت هذه النسبة ب(Miller Ratio)، فاذا كانت العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تتصف بالثبات من سنة إلى أخرى فهذا يدل على نزاهة الإدارة وعدم قيامها بممارسات ادارة الأرباح (Miller,2009,83).

ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح، إذ تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر(سواءً بالسلب أو بالإيجاب) كان ذلك مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعد وفق أساس الاستحقاق وكلما زادت القيمة كلما دل ذلك على قيام الإدارة بممارسة الأرباح بشكل اكبر ويمكن تلخيص ما سبق من خلال النموذج الاتي: (النعامي واخرون،2013، 91)

فرض عدم وجود ادارة أرباح :

$$(\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} = 0$$

فرض وجود ادارة أرباح :

$$(\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث أن :
Δ WC: التغير في صافي رأس المال العامل .
CFO : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
t-0 : السنة الحالية .
t-1 : السنة السابقة .

وتأسيساً على ما تقدم ، نخلص إلى أنَّ الشركات التي تمارس الاحتيال تسعى إلى تحقيق منافع خاصة بها مستغلةً بذلك المرونة المتوفرة في المبادئ المحاسبية وكذلك الخبرة التي يتمتع بها المحاسبون والتي تمكنهم من استغلال الثغرات في هذه المعايير وتحقيق نتائج مضللة عن الواقع ، دون أن يتم الكشف عنها لذلك دعت الحاجة إلى استخدام أساليب جديدة لمواكبة هذا الأمر، وتتمثل هذه و استخدام النماذج الإحصائية في الكشف عن ادارة الأرباح ومنها أنموذج (Miller) والتركيز على الإجراءات التحليلية لتنبيه الممارسين بأن هذه الوحدات قد مارست الاحتيال، وبالرغم من أن هذه الأدوات لاتعد دليل قاطع على وجود الاحتيال إلا إنها تمكنه من اتخاذ إجراءات تدقيق إضافية كتوسيع حجم العينة أو التدقيق بشكل كامل لبعض الحسابات اذا اقتضى الأمر ذلك ، لبيان حقيقة التقارير المالية المقدمة للجمهور، ولكون مراقب الحسابات له دور أساسي في إضفاء الثقة على هذه البيانات ولتوفيره درجة من الطمأنينة للمستخدمين الخارجيين عن مدى صدق وعدالة ما أفصحت عنه الإدارة .

المبحث الرابع
الجانب العملي

سيقوم الباحثان خلال هذا المبحث بمقارنة الاستنتاجات التي توصل اليها من خلال فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية لسنة (2011) ومدى توافقه مع الملاحظات المؤشرة في تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة المتمثلة بمعياري التدقيق الدوليين (240،315) والقاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) من خلال جدولين ، يمثل الجدول (6) فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة ضمن حدوده الدنيا لمحتويات التقرير الواردة في القاعدة رقم (6) المشار اليها أعلاه ، أما الجدول (7) فيتضمن فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة لمعلومات لم ترد ضمن حدوده الدنيا لمحتويات التقرير الواردة في القاعدة رقم (6)، واخيراً سيتم اختبار هذه الإستنتاجات لبيان صحتها من عدمه خلال الجدول(8).

جدول (6)

مقارنة الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان من خلال فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة ضمن حدوده الدنيا لسنة (2011) ومدى توافقها مع تقرير ديوان الرقابة المالية والقواعد والأدلة ذات الصلة للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية

معلومات التقرير	تحليل التقرير	المؤشر	المقارنة		
			استنتاج الباحثان	تقرير ديوان الرقابة المالية	المعيارين(315,240) والقاعدة المحلية (6)
رأسمال الشركة	هناك زيادات متكررة ناتجة عن رسملة الأرباح غير الموزعة للأعوام (1992،1993، 1994، 2000، 2003، 2004، 2005، 2007، 2009) في حين ان هناك زيادة مقدارها (750)مليون دينار تمت في عام (2010) ولم يفصح عنها في تقرير الإدارة في نفس العام ولا في تقرير العام الحالي، وتم تبرير هذه الزيادات بسبب حاجة الإدارة لتجديد الموجودات الثابتة للشركة والحاجة المتزايدة في التوسيع نتيجة استثمار مشاريعها وتشعب الأنشطة الإنتاجية .	وجود سمعة سوقية غير جيدة والتخوف من عدم شراء الأسهم في حالة طرحها إلى الأسواق لغرض زيادة رأس المال ، أو عدم وجود سيولة نقدية كافية لتوزيع الأرباح على المساهمين بالرغم من تحقيق الأرباح. تحقق عجز في المرحلة الأولى من حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر مقداره (9972137) دينار ، بمعنى عدم مساهمة الزيادة في رأس المال في تحقيق أرباح من النشاط الجاري.	احتمالية استغلال النقد في غير الأغراض المخصصة له وعلى مصاريف ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية ومن ثم عدم توفر السيولة النقدية لتوزيعها كأرباح، وهذا يتيح فرصة لاختلاس النقد أو إخفاء معلومات لها علاقة بعمليات احتيالية. عدم جدية الإدارة في تحصيل المبالغ من المدينون مما يعطي مؤشر على وجود تواطؤ بين الإدارة أو الجهات التنفيذية الأخرى والمدينون.	لم يؤشر الديوان أي ملاحظة بهذا الصدد.	جاء متوافق مع معيار التدقيق الدولي (240) الفقرة (أ39) التي تشير إلى انه قد يحدد الممارس مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكيدات ، بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة (مثل عمليات الاستملاك أو إعادة الهيكلة أو التصرف بقطاع أعمال معين) والالتزامات الهامة الأخرى المستحقة (مثل التقاعد والتزامات ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى أو التزامات الإصلاح البيئي).
الاستثمارات في القطاعين المختلط والخاص	بينت الإدارة أن نشاطها الإنتاجي الجاري لم يتوقف وانها متوسعة به إضافة إلى التوسع بالاستثمار لدى الشركات الأخرى ليبلغ (1278242662) دينار.	كانت نتيجة النشاط للمرحلة الأولى في حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر عجزاً مقداره (9972137) دينار والإيرادات المتحققة تمثل إيراد إيجار موجوداتها المستخدمة في الإنتاج سابقاً والتي تم تأجيرها إلى الغير ولم تمارس نشاطها المنصوص عليه في عقد التأسيس .	عدم مصداقية الإدارة في عرض المعلومات من خلال التقرير .	جاء متوافقاً مع ملاحظة الديوان كون الشركة لم تقم بممارسة نشاطها المحدد بعقد التأسيس والمتمثل بمساهمتها في دعم القطاع الزراعي وتطوير إنتاج الثروة الحيوانية وتوفير اللحوم على اختلاف أصنافها وتسويق المنتجات الزراعية والمحاصيل الحقلية وإنما اقتصر عملها على تأجير المشاريع التابعة لها إلى القطاع الخاص .	جاء متوافقاً مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) بالمادة (أ2) من الفقرة (3) حول جهود الإدارة التي تبذلها في ادارة الأرباح من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية من خلال التأثير على إدراكهم لأداء المنشأة و ربحيتها.

الجدول : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية.

جدول (7)

مقارنة استنتاجات تحليل تقرير الإدارة لمعلومات لم ترد ضمن حدوده الدنيا لسنة 2011 ومدى توافقها مع تقرير ديوان الرقابة المالية والقواعد والأدلة ذات الصلة للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية

معلومات التقرير	تحليل التقرير	المؤشر	المقارنة		
			الاستنتاج	تقرير ديوان الرقابة المالية	المعيارين(315,240) والقاعدة المحلية(6)
تحليل الربحية للشركة	لم يتم تحليل ربحية الشركة حسب مصادر الإيراد الجارية أو غير الجارية والمبالغ التي تم الإنفاق عليها .	عدم متابعة انسيابية حركة الإيرادات والمصروفات التي تسببت في تحقيقها من خلال مصادرها الجارية وغير الجارية والعرضية.	تضليل مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار في الشركة كونها تحقق أرباح عالية وفي حقيقة الأمر أن هذه الأرباح تحققت ليس من النشاط الجاري وإنما من مصادر أخرى تتمثل بالإيرادات الناتجة عن تأجير موجودات الشركة إلى القطاع الخاص وكذلك تسجيل الأرباح الناتجة عن بيع أسهمها في رؤوس أموال الشركات الأخرى على حساب الإيرادات بدلاً من حساب الاحتياطيات.	جاء متفقاً مع ملاحظة الديوان بزيادة إيراد الاستثمارات للسنة الحالية بمقدار(مائتين وثلاثة وأربعون مليون وسبعمائة الف دينار)وبنسبة 859% عن السنة السابقة نتيجة قيام الشركة بتثبيت الأرباح الناتجة عن بيع أسهمها في رؤوس أموال الشركات الأخرى إيراد للحساب أعلاه بدلاً من تسجيله لحساب الاحتياطيات خلافاً للقاعدة المحاسبية رقم(12) الخاصة بالأرباح الرأسمالية ، وزيادة الإيرادات الأخرى بمقدار(ثلاثة وعشرين مليون وستة وثلاثين الف دينار) وبنسبة 361% عن السنة السابقة نتيجة تسديد بعض المستثمرين بدلات الإيجار المستحقة السداد في السنة السابقة لعدم تنظيم قيود استحقاق في حينها.	جاء متوافقاً مع معيار التدقيق الدولي رقم (315) بالفقرة (40 أ) بانحياز الإدارة عند إعداد البيانات المالية، وكذلك وجاء متوافقاً مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) بالفقرة (أ28) منه حول مخاطر الاحتيال بالاعتراف بالإيراد الناتجة من المبالغة في الاعتراف بالإيراد كالاعتراف السابق لأوانه بالإيرادات أو تسجيل إيرادات وهمية أو تقدير الإيرادات باقل من قيمتها الحقيقية أو نقل الإيرادات إلى فترة لاحقة بشكل غير مناسب.
المشاكل والمعوقات	لم يتم ذكر المشاكل والمعوقات التي واجهتها الشركة والإجراءات المتخذة لمواجهتها والأسباب التي أدت لوجودها.	عدم ممارسة نشاطها الرئيسي بصورة كاملة واعتمدت على تأجير موجوداتها والذي يؤشر وجود مشاكل منعتها من ممارسة نشاطها ، واستمرارية هذه المشاكل والمعوقات قد يؤدي تدهور المركز المالي للشركة وعدم قدرتها على الاستمرار مستقبلا.	احتمالية إخفاء حالات الغش والفساد في ظل تفاقم المشاكل والمعوقات يولد ذلك فرصة اكبر لممارسة أعمال احتيالية .	لم يؤشر الديوان أي ملاحظة بهذا الصدد.	جاء متوافقاً مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) بالمادة(2أ) من الفقرة (3) حول إعداد التقارير المالية الاحتيالية بما في ذلك حذف مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية لخداع مستخدمي البيانات المالية ويمكن ان تنجم عن جهود الإدارة التي تبذلها في ادارة الأرباح من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية من خلال التأثير على إدراكهم لأداء المنشأة و ربحيتها ، وجاء متوافق ايضاً مع معيار التدقيق الدولي رقم (315) بالفقرة (15) والتي تشير إلى وجوب حصول الممارس على فهم فيما اذا كانت الوحدة تمتلك عملية لما يلي: تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية. تقدير أهمية المخاطر. تقييم احتمال حدوثها. اتخاذ القرارات لمعالجة هذه المخاطر.

الجدول : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية.

جدول (8)
اختبار الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية (الجدول بالدينار العراقي)

<table>
<tr><th>الفقرة</th><th>اختبار المؤشر</th></tr>
<tr><td>رأس المال</td><td>

فيما يتعلق باحتمالية استغلال النقد في غير الأغراض المخصصة له وعلى مصاريف ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية واستغلال الزيادة في رأس المال لغير الأغراض المخصصة المذكورة في تقرير الإدارة (تطوير الموجودات الثابتة وتوسيع المشاريع الإنتاجية)، أدناه إجمالي الإضافات في رأس المال والإضافات في الموجودات الثابتة:

السنة	2008	2009	2010	2011	الإجمالي
الإضافات بالموجودات الثابتة(الشراء) (1)	1865000	6637800	588900	4636000	13138800
الإضافات إلى رأس المال (2)	-	500000000	750000000	-	1250000000
نسبة الإضافات بالموجودات الثابتة\الإضافات في رأس المال(1\2) %					1.05

لوحظ ان نسبة استغلال إجمالي الإضافات في تطوير الموجودات الثابتة وتوسيع المشاريع الإنتاجية إلى إجمالي الإضافات في رأس المال بلغت (1,05%) ومن خلال الرجوع إلى كشف الموجودات الثابتة رقم (1) المرفق بالبيانات المالية تبين ان المبالغ التي صرفت على الموجودات الثابتة خلال عامي 2010 و2011 هي بالكامل لشراء أثاث وأجهزة مكاتب لا على المباني والمكائن والآلات وهذا خلافاً لما أفصحت عنه الشركة في تقرير الإدارة في تطوير الموجودات الثابتة وتوسيع المشاريع الإنتاجية وهذا يثبت صحة المؤشر المختار من قبل الباحثان وقيام الإدارة بزيادة راس المال لأغراض أخرى غير ما أفصحت عنه في تقريرها.

أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني حول عدم جدية الإدارة في تحصيل المبالغ من المدينين ومن خلال الرجوع إلى كشف رقم (5) تحليل الأرصدة المدينة المرفق بالبيانات المالية يتبين بان الشركة لم تقم بالكشف عن الديون المتعثرة بالإضافة إلى وجود حسابات راكدة تعود إلى قبل عام 2003 بالإضافة إلى وجود زيادات في أرصدة المدينون متزامنة والفترة التي حدثت فيها الإضافات إلى راس المال وكما مبين في أدناه :

السنة	اقل من سنة	سنة - ثلاثة سنوات	الإجمالي بدون الصكوك المرفوضة	الإجمالي بعد إضافة الصكوك المرفوضة
الزيادة بالمدينون (1)	560995595	34052948	595048543	1075473543
الإضافات إلى رأس المال (2)	1250000000		1250000000	1250000000
نسبة المدينون/ الموجودات المتداولة (1\2) %			47.60	86.04

من الجدول أعلاه لوحظ ان نسبة الزيادات في أرصدة المدينون قبل إضافة مبلغ الصكوك المرفوضة إلى إجمالي الإضافات في رأس المال المبينة في الجدول أعلاه بلغت (47,60%) علما ان هذه الزيادات هي بالكامل نتيجة التعامل مع القطاع الخاص الذي ينتج عنه صعوبة تحصيل هذه الديون واذا ما امعنا النظر بالكشف رقم (6) تحليل النقود يتبين ان هناك صكوك موقوفة تشكل ما نسبته (36.07%) من مجموع النقود وهذه نسبة ليست بالقليلة قياساً برأس مال الشركة ، وهذه الصكوك في الأصل هي نتيجة تسديد المدينون ما بذمتهم بصكوك تم رفضها لعدم كفاية الرصيد ولم تقم الشركة برفع دعاوى قضائية على هؤلاء المدينين حسب كشف الدعاوى القضائية المرفق بتقرير الإدارة كما مبين في الجدول أدناه:

التفاصيل	المبالغ
نقدية لدى المصارف (1)	851480631
صكوك وحوالات مرفوضة(2)	480425000
مجموع النقدية(3=1+2)	1331905631
نسبة الصكوك والحوالات المرفوضة إلى مجموع النقد(3/2) %	36.07

واذا ما تم إعادة مبالغ الصكوك الموقوفة إلى طبيعتها (المدينون) وجمعها مع مبلغ المدينون أعلاه تكون نسبة الزيادة بالمدينون إلى الإضافات في راس المال (86.04%) والذي يؤكد الاستنتاج الذي توصل اليه الباحثان باحتمالية وجود احتيال أو تواطؤ مع المدينون بتأجيل استحصال الديون مقابل الحصول على منافع شخصية على حساب مصلحة الشركة.

</td></tr>
<tr><td>الاستثمارات في القطاعين المختلط والخاص</td><td>

فيما يتعلق بعدم مصداقية الإدارة في عرض المعلومات من خلال التقرير ضمن هذه الفقرة ومن خلال الرجوع إلى الميزانية العامة وحساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر للشركة المرفق بالبيانات المالية تبين ما يأتي:

السنة	2008	2009	2010	2011
فائض(عجز) النشاط الجاري(1)	(342131040)	(261538061)	31736168	(9972137)
رأس المال(2)	2500000000	3000000000	3750000000	3750000000
نسبة فائض(عجز) النشاط الجاري / رأس المال(2/1)%	(13.69)	(8.72)	0.85	(0.27)

لوحظ الشركة لم تحقق أي إيرادات عن ممارسة النشاط الإنتاجي الجاري رغم الزيادات المتكررة في رأس المال و تكبدها عجزاً خلال الأعوام من (2011-2008) ماعدا عام (2010) حققت فيه ربحاً لا يتعدى ما نسبته (0.85%)من راس المال والذي يعكس عدم مصداقية الإدارة في الإفصاح عن تحقيقها لفائض مقداره (143445343) دينار.

</td></tr>
</table>

تحليل الربحـــية للشركـــة

فيما يتعلق باحتمالية تضليل مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار في الشركة كونها تحقق أرباح عالية وفي حقيقة الأمر أن هذه الأرباح تحققت ليس من النشاط الجاري وإنما من مصادر أخرى ولغرض بيان دور الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح استخدم نموذج ميلر للتحقق من صحة الاستنتاج كما مبين في أدناه :

السنة	CA(1)	CL(2)	WC(2-1)	Δ WC (6)	CFO(7)	Δ WC /CFO (7/6)	(ΔWC/CFO) t-0- (ΔWC/CFO) t-1
2009 (3)	5916874759	2321170306	3595704453	-164096797	-87788087	1.869237645 (9)	-
2010 (4)	6346204741	2617376372	3728828369	133123916 (4-3)	219290083	0.607067653 (10)	-1.262169992 (10-9)
2011 (5)	7058545177	3203254033	3855291144	126462775 (5-4)	-48618866	-2.60110499 (11)	-3.20817264 (11-10)

حيث ان :

CA : الموجودات المتداولة.

CL : المطلوبات المتداولة.

WC : صافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة).

ΔWC: التغير في صافي رأس المال العامل.

CFO : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

t-0 : السنة الحالية .

t-1 : السنة السابقة.

تستخدم نسبة ميلر لاكتشاف التلاعب في الأرباح، فاذا كانت هذه النسبة تتصف بالثبات من سنة إلى أخرى فهذا يدل على نزاهة الإدارة وعدم قيامها بممارسات ادارة الأرباح و تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر(سواءً بالسلب أو بالإيجاب) كان ذلك مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعد وفق أساس الاستحقاق وكلما زادت القيمة كلما دل ذلك على قيام الإدارة بممارسة ادارة الأرباح بشكل اكبر ومن خلال ملاحظة الجدول أعلاه تبين ان هذه النسبة متغيرة بين عام (2010و2011) فضلاً عن ابتعادها عن الصفر إذ بلغت لعام (2011=- 3.208172644) وهذا يدل على الجهود التي بذلتها الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح.

المشاكل والمعوقات

فيما يتعلق باحتمالية إخفاء حالات الغش والفساد في ظل تفاقم المشاكل والمعوقات ،أدناه بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها بيان وجود مشاكل ومعوقات لدى الشركة ومن خلال الرجوع إلى الميزانية العامة وحساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر وكشف العمليات الجارية للشركة المرفقة بالبيانات المالية :

نسبة التداول:

وتبين هذه النسبة مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتكون بنسبة(2: 1)، فإذا كانت نسبة التداول اقل من هذه النسبة فهذا يعني عدم قدرة المنشأة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وإذ كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن الشركة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل مربح.

السنة	2010	2011
الموجودات المتداولة(1)	6346204741	7058545177
المطلوبات المتداولة(2)	2617376372	3203254033
نسبة التداول(1\2) مرة	2.42	2.20

ومن ملاحظة التحليل في الجدول أعلاه يتبين ان النسبة تجاوزت النسبة المتعارف عليها خلال عامي (2010) و(2011) وهذا يعني وجود مشاكل في توظيف الشركة لأموالها بصورة صحيحة.

نموذج (kida) للتنبؤ بالفشل المالي للوحدة :

يعتبر هذا النموذج احد النماذج الكمية المهمة الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي وقد اثبت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل وصلت إلى (95%)ويعتمد على خمس متغيرات مستقلة تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج ، فان احتمالات الفشل التي يتعرض لها المشروع تزداد كلما كانت نتيجة قيمة(Z) سالبة أو اقل من الصفر وتنعدم اذا كانت القيمة إيجابية ، وبعد تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة كما في الجدول أدناه:

العناصر	الرمز	قيمة النسبة (1)	معامل النسبة (2)	مجموع النقاط (2*1)
صافي الربح بعد الضريبة \ إجمالي الموجودات	X1	0.013761	1.042	0.014339
حقوق المساهمين \ إجمالي المطلوبات	X2	0.64932	0.42	0.272714
الموجودات المتداولة \ المطلوبات المتداولة	X3	2.203555	0.461	1.015839
المبيعات (إيراد النشاط الجاري) \ إجمالي الأصول	X4	0.047365	0.463	0.02193
النقد \ إجمالي الموجودات	X5	0.1452	0.271	0.039349
مؤشـــــــــر الجـــــــــودة				(0.71137)

نلاحظ ان مؤشر الجودة سالباً بقيمة (0.71137) مما يؤكد ان هناك مشاكل ومعوقات على الشركة تمنعها من الاستمرار في المستقبل وهذا ما يؤكد صحة المؤشر المختار من قبل الباحثان في تفاقم المشاكل والمعوقات نتيجة عزوف الإدارة عن تشغيل الخطوط الإنتاجية بنفسها وتأجيرها إلى القطاع الخاص بمدد طويلة ومختلفة مع تحمل الشركة لمبالغ اندثار الموجودات الثابتة للمشاريع المؤجرة فضلاً عن ان طول مدة التأجير دون الاتفاق مع المستأجرين على تحديث المكائن والمعدات وتطوير وإدامة المباني يؤدي إلى تقادم هذه الموجودات وتحويلها إلى انقاض في نهاية مدة التأجير .

الجدول : من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقرير السنوي للشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

يقدم الباحثان اهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة وكما يأتي:

1. تعد خدمة اختبار وفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة احدى اهم الوسائل التي تمكن مراقب الحسابات الذي يقوم بإبداء الراي بصدق وعدالة البيانات المالية الخاصة بالشركة إلى تركيز اهتمامه على المخاطر المهمة التي من الممكن ان تحتويها مناقشة وتحليل تقرير الإدارة وإيلاءها أهمية خاصة عند القيام بتخطيط وتنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق .
2. ان مناقشة وتحليل تقرير الإدارة تعد احد أساليب توفير المعلومات لبعض الأطراف الخارجية الذين لا يمكنهم تفسير وتحليل البيانات المالية كونهم لا يمتلكون الدراية الواسعة بالأمور المحاسبية والتدقيقية.
3. عدم وجود دليل تدقيق محلي صادر من مجلس معايير مهنة مراقبي الحسابات يسترشد به مراقب الحسابات للتعريف بخدمة اختبار وفحص(MD&A) و بالاحتيال وأنواعه والمؤشرات التي من شأنها ان تؤدي إلى اكتشافه وبما يعزز عمل مراقب الحسابات في هذا المجال في ظل تنامي مختلف أنواع الفساد المالي و الإداري مؤخراً.
4. وجود إفصاحات غير حقيقية ومظللة للمستخدمين في تقرير ادارة الشركة (عينة الدراسة) بسبب ضعف اهتمام الإدارة بإعداد مناقشة وتحليل تقريرها و استخدام تقرير الفترة السابقة كأساس لإعداد تقرير المدة الحالية دون ان يتم تحديثه بتغيرات الفترة الحالية.
5. ضعف التزام الشركة (عينة الدراسة) بالمحتويات الواجب إدراجها في تقرير الإدارة والملزمة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمستندة إلى القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6).

التوصيات:

1. ينبغي على مراقب الحسابات المكلف بتدقيق البيانات المالية لشركة معينة الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات المكلف بأداء خدمة اختبار وفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة وتوظيف مخرجات هذه الخدمة في التخطيط والتنفيذ لأعمال التدقيق بالتركيز على الأمور الهامة التي شخصها تقرير الخدمة وتحديد مخاطر التدقيق التي يمكن من خلالها تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية لغرض تحديد كمية ونوعية العينات المختارة وبما يضمن الإنجاز الأفضل للعمل التدقيقي وبكلفة توازي المنافع المرجو تحقيقها من التدقيق .
2. ينبغي الزام الشركات بعرض تقرير الإدارة حسب ما تتطلبه القوانين والمعايير والقواعد المحاسبية و الأدلة التدقيقية، وبصورة واضحة لجميع مستخدمي البيانات المالية وبطريقة غير متحيزة تعكس الوضع الحالي الفعلي للشركة وتوقعاتها المستقبلية.
3. إصدار دليل تدقيق محلي يحدد خدمة اختبار وفحص (MD&A) والاحتيال وأنواعه والمؤشرات التي من شأنها ان تؤدي إلى اكتشافه وبما يعزز عمل مراقب الحسابات في هذا المجال.
4. ضرورة اهتمام الشركات بإعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة بصورة صحيحة وإدراج كل التغيرات المهمة التي حصلت خلال العام كي يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم بصورة صحيحة.
5. ينبغي على ديوان الرقابة المالية الاتحادي اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص عدم التزام الشركات بأعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة وفقا لمتطلبات إعداد البيانات المالية التي يعمهما الديوان سنويا على الشركات ، وكذلك تطوير محتويات تقرير الإدارة وعدم جعلها قاصرة على الالتزام بالحدود الدنيا لمحتويات تقرير الإدارة الواردة في القاعدة المحاسبية المحلية رقم (6) .

قائمة المصـــادر

أولاً العربية :

1. أرينز ، ألفين ، الدر، راندال و بيسلي، مارك : (2013)، المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد، مدخل متكامل، تعريب ومراجعة محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غريب ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010)،إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان .
3. ألفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد :(2011) ، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح : بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
4. النعامي ، علي سليمان ، علي ، مفيد الشيخ و بدر ، محمد رجب:(2013)، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد ادارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين ، مجلة جامعة الأزهر ، المجلد (15)، العدد(2)،غزة ، فلسطين.
5. حماد ، طارق عبد العال :(2006) ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
6. رومني ، مارشال، و ستينبارت بول جون:(2009)، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر.

ثانياً- الأجنبية :

1. AICPA ,(2001), SSAE No.10, SSAE No.11, SSAE No.12, SSAE No.14,AT Section 101,Attest Engagements: http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AT-00101.pdf
2. Arens, Alvin A., Randal J. Elder & Mark S. Beasley: (2012), Auditing and Assurance Services an Integrated Approach, 14th edition, Pearson education , International, New York.

3. Boynton, William C. , Johnson Raymond N. & Walter G. Kell : (2001),Modern Auditing , 7th edition ,New York , John Wiley & Sons , Inc.
4. Carmichael, D. R , Whittington, O. RAY & Graham, Lynford , :(2007),Financial Accounting and General Topics,11th Edition , John Wiley & Sons, Inc.
5. Carmichael, D. R.& Rosenfield, Paul H.:(2003),Financial Accounting and General Topics,10th Edition , John Wiley & Sons, Inc., United States of America.
6. Cohen, Jeffrey R., Gaynor, Lisa Milici, Holder-Webb ,Lori L., & Montague , Norma :(2008), Management's Discussion and Analysis: Implications for Audit Practice and Research, American Accounting Association, Current Issues in Auditing American Accounting Association, Volume 2,Issue 2,Pages 26–35
7. Dauber, Nick A. , Levin , Marc H. , Qureshi, Ahmed Anique & Siegel ,Joel G. :(2008) ,The Complete Guide To Auditing Standards And Other Professional Standards For Accounts , John Wiley & Sons , Inc., New Jersy .
8. Durnev Art & Mangen Claudine:(2011), The real effects of managerial narratives , Journal of Accounting Research.
9. FASAB Handbook:(2013),Staff Implementation Guidance, Version 12.
10. Ginesti , Gianluca :(2010), The international comparability of narrative disclosures: recent trends to regulate the content of Management Commentary , Malta, Italy.
11. Grahovar, Marina :(2011), Does The Management Communicate In A Way That Is True To the Financial Statement, Master Thesis ,Goteborgs Universitet , Business Economic - Accounting ,Sweden.
12. Holder-Webb, lori ,(2007), "The Question Of Disclosure: Providing A Tool For Evaluating Managements' Discussion And Analysis", University Of Wisconsin – Madison ,USA, Advances in Accounting Behavioral Research ,Volume 10, Pages 183-223.
13. Hooks , Karen :(2011) , Auditing And Assurance Services , John Wiley & Sons, Inc., United States.
14. Kassem ,Rasha.:(2012), Earnings Management and Financial Reporting Fraud: Can External Auditors Spot the Difference, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 1, The British University in Egypt.
15. Kieso ,Donald E , Weygandt J Jerry & Warfield Terry D. :(2012), Intermediate Accounting , 14th Edition , John Wiley & Sons, Inc. , United States .
16. Lee , Chih-Chen, Churyk , Natalie Tatiana, Douglas , Clinton B. :(2013), Validating Early Fraud Predication Using Narrative Disclosures, Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 5, Issue 1.
17. Magrath, L. & L.G. Weld. :(2002). Abuse Earnings Management and Early Warning Signs, Available From: www.nysscpa.org
18. Miller, James E.: (2009) The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM), Journal of Business & Economics Research, vol. 7, No.01.
19. Mohanram,. P.S.:(2003)," How To Manage Earnings Management ", Journal of Accounting World , Vol.76, No. 1,India.
20. Mulford, Charles W.& Comisky, Eugene E., (2002), The Financial Numbers Game-Detecting Creative Accounting Practices, John Wiley & Sons Inc., USA.
21. Nejad , Hossein , Soltani, Zeynali , Sina & Alavi , Seyed Sadegh :(2013),Investigation Of Income Smoothing at The Companies listed on the stock Exchange By The Using Index Eckel (Case Study: Tehran Stock Exchange), Asian Journal Of Management Science And Education, Oyama, Japan.
22. Romney Marshall B.& Steinbart Paul John : (2009) , Accounting Information Systems , 11th Edition ,Person Education Inc. ,New Jersey.
23. SAS No.99:(2002) , Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit ,AICPA , http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00316.pdf.

الأنترنيت:

1. www.sec.gov
2. www.nysscpa.org

……
……
……..